

تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية

د. امبارك بوعصب

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - القنيطرة - المغرب

الملخص:

تواجه المدرسة المغربية اليوم رهانات وتحديات في مجال القيم، وذلك لاعتبارات متعددة، تتمثل بالأساس فيما تعرفه المدرسة من تحولات قيمية، والمرتبطة أساسا بالتحولات الجوهرية والمتسارعة التي يعرفها المجتمع المغربي والذي لايسير بشكل متناغم ومنسجم مع ما تعرفه المدرسة المغربية من تغيرات في منظومة القيم، وما رافق ذلك من تنافر وصراع قيمي. ونتيجة لذلك ألقى المجتمع على عاتق المدرسة مسؤولية نشر القيم واستدماجها في أفق تكوين أجيال تلتزم بهذه القيم وتحاول تجسيدها من خلال سلوكيات وممارسات فردية وجماعية.

لذلك، يروم هذا المقال الوقوف عند بعض هذه التحولات التي عرفتها المدرسة المغربية في مجال القيم، والعوامل التي كانت وراء اختراق قيم جديدة فضاء المؤسسات التربوية، وتحديد القيم المراد للمتعلم المغربي امتلاكها، والقيم الدخيلة عليه، وتحديد مرجعياتها وحدود التوافق والتداخل والصراع بين هذه المرجعيات.

الكلمات المفتاحية: المدرسة - منظومة القيم - تحولات القيم - صراع المرجعيات -

Résumé: De nos jours ، l'école marocaine est confrontée à des défis considérables dans le domaine des valeurs، en effet، le milieu scolaire est mu par des changements de valeurs liés essentiellement aux mutations principales et rapides que connait la société marocaine et qui ne sont pas en harmonie avec les changements produits dans le système des valeurs de l'école marocaine et tous les conflits de valeurs qui ont été à l'origine de l'apparition de la Charte nationale. Par ailleurs، la société a délégué à l'école la responsabilité de la diffusion et de l'intégration des valeurs en vue de former des générations qui s'engagent à respecter ces valeurs en essayant de les incarner à travers des comportements et des pratiques individuelles et collectives.

Ainsi، cet article tend à s'arrêter sur quelques transformations qu'a connues l'école marocaine dans le domaine des valeurs et sur les facteurs qui ont été derrière l'infiltration de nouvelles valeurs dans l'espace des établissements éducatifs. De plus، il est question de déterminer les valeurs que l'apprenant marocain devrait s'approprier et celles qui lui sont étrangères، de délimiter leurs références et de préciser les limites du consensus، du chevauchement et des conflits entre ces termes de référence.

Mots-clés : école، système de valeurs، transformation des valeurs، conflit des références.

يعد موضوع تحولات القيم في المدرسة المغربية من الإشكاليات دائمة الراهنية، لاسيما إذا علمنا أن التحولات الجوهرية والمتسارعة التي يعرفها المجتمع المغربي لا تسير بشكل متناغم ومنسجم مع ما تعرفه المدرسة المغربية من تغيرات في منظومة القيم، وما رافق ذلك من تنافر وصراع قيمي. ونتيجة لذلك ألقى المجتمع على عاتق المدرسة مسؤولية نشر القيم واستدماجها في أفق تكوين أجيال تلتزم بهذه القيم وتحاول تجسيدها من خلال سلوكات وممارسات فردية وجماعية. فانخرطت المنظومة التربوية المغربية في برامج إصلاحية لترسيخ قيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، كما ركزت في سياستها البيداغوجية الحالية على التسليح بقيم حديثة وأخلاقيات جديدة فرضتها الساحة السياسية الدولية والسياقات الوطنية، مما جعلها تنهل من مرجعيات قيمية مختلفة تم التوافق حولها، لكنها ظلت دائما تعيش حالة التناقض والصراع.

الأمر الذي يجعل المدرسة المغربية تواجه رهانات وتحديات في مجال القيم، وذلك لاعتبارات متعددة، تتمثل بالأساس فيما تعرفه المدرسة من تحولات قيمية، في ارتباط بتطور المجتمع وتحولاته البنوية العميقة، والتي تعود في جزء منها إلى تنامي ظاهرة العولمة وما رافقها من تطور، خصوصا في مجال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال وانتشار القيم الاستهلاكية، وظهور صراع القيم بين الأجيال، أو ما يطلق عليه صراع التقليد والحداثة داخل الأسرة والمجتمع، حيث يميل البعض إلى التشبث بالقيم الحداثية/الحديثة، ويحرص آخرون على التمسك بالقيم التقليدية، بينما يميل بعض الشباب إلى الخلط بين القديم والحديث، وهو ما ينعكس على تماثلهم لأنماط السلوك والممارسات المتعلقة بمؤسسة الزواج والبناء الأسري، والتنشئة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، علاوة على القيم المرتبطة بممارساتهم السياسية والدينية.

وهو ما يلقي على عاتق المدرسة مسؤولية مواكبة هذا التحول، من خلال فتح نقاش مجتمعي حول موضوع القيم، من شأنه أن يفضي إلى تعاقد حول القيم المشتركة التي ينبغي على المدرسة المغربية حاضرا ومستقبلا تنشئة الأجيال عليها. والرهان على المدرسة في التربية على القيم ينبع من اقتناع مفاده؛ أن المدرسة ذرع مجتمعي بالغ الأهمية لصيانة الثوابت الوطنية، ولنقل القيم المشتركة للمجتمع المغربي المعبر عنها في وثائق الإصلاح المختلفة. والتي من المفترض أن تستمد قيم المدرسة المغربية مرجعيتها منها.

لذلك انخرطت المنظومة التربوية المغربية في برامج إصلاحية لترسيخ قيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، كما ركزت في سياستها البيداغوجية الحالية على التسليح بقيم حديثة وأخلاقيات جديدة، فرضتها الساحة السياسية الدولية والسياقات الوطنية. في خطوة حقيقية لطي صفحات مظلمة من تاريخ المغاربة، والشروع في إرساء ثقافة جديدة، قائمة على مبدأ الحق والقيم والقانون، ويتضح ذلك صراحة من خلال ما تطرحه المناهج الرسمية، ومن هنا انصبّ التفكير على الجانب القيمي الأخلاقي أكثر من اهتمامها بالجانب المعرفي والمعلوماتي، وفي هذا الصدد أجهت سياسة الإصلاح إلى تبني مقارنة القيم في التدريس، وإعداد العدة الكافية لتنشئة اجتماعية

متوازنة، تنسجم وتتلاءم مع حاجات الأفراد المجتمع، والنش من أجل إرساء مرجعية لعلم القيم عبر المدرسة والمنهاج التعليمي.

لكن الواضح أن التلاميذ اكتسبوا بالإضافة إلى القيم المعلنة في المنهاج الرسمي المتوافق عليه، مفاهيم وقيم لم تكن معلنة في الأهداف التي تسعى المدرسة المغربية لتحقيقها، ولم يتم التخطيط لها رسمياً أو حتى توقعها من قبل القائمين على العملية التعليمية التعلمية.

هذا التعدد في مجالات القيم (قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية والمواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية...) يقتضي - بالطبع - تعدد المرجعيات، كما يطرح إشكال التداخل والصراع بين تلك القيم ومرجعياتها، مما يزيد الأمر غموضاً، ومن المعلوم أن المرجعية المعتمدة في التنظير في مجال حقوق الإنسان، وفي جميع السياقات، هي مرجعية غربية يراد لها أن تكون كونية، ومهيمنة على غيرها من المرجعيات. زد على ذلك التغيرات التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة وخاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتداخل الثقافات، وعولمة الاقتصاد، وتشجيع القوى العظمى للإثنيات الثقافية واللغوية والإيديولوجية، مما أدى إلى تعدد مصادر القيم التي مكنت المتدربين من اللوج إلى خيارات واسعة لم تكن متاحة لهم من قبل. هذا التطور الإعلامي أسهم في منافسة المؤسسات الاجتماعية التقليدية؛ في التأطير الفكري والثقافي داخل المجتمع عبر توسيع دائرة الخيارات ومصادر تلقي المعرفة وبناء التصورات الفكرية والقيمية.

هذه التعددية في مصادر القيم التي لعب الإعلام دوراً محفزاً في تكريسها؛ كانت لها انعكاسات كبيرة على منظومة القيم بالمدرسة المغربية، كما أسهمت في بروز أنماط جديدة في العلاقة مع المرجعية والهوية، ولا أدل على ذلك من سيادة قيم غربية عن مجالات القيم المنصوص عليها في الوثائق الموجهة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بل أصبحنا أمام هيمنة مظاهر العدوانية واللاتسامح، والإحلال بأبسط قواعد الاحترام والتخلص من الواجبات وغيرها من المظاهر السلبية، التي تتعارض مع ثقافة الحق والواجب وقيم التسامح... في إطار تحول وتدافع للقيم وتداخل وصراع لمرجعياتها، مما يفقد القيم مضمونها ويفقد المجتمع تماسكه ووحدته.

وضمن هذا السياق تهدف هذه المقالة إلى الوقوف عند بعض هذه التحولات التي عرفتها المدرسة المغربية في مجال القيم، وتحديد طبيعة وأشكال القيم التي اخترقت فضاء المؤسسات التربوية المغربية ومرجعيتها، والعوامل التي كانت وراء اختراق هذه القيم الجديدة لفضاء المؤسسات التربوية، وتحديد القيم المراد للمتعليم المغربي امتلاكها، والقيم الدخيلة عليه وتحديد مرجعياتها، وحدود التوافق والتداخل والصراع بين هذه المرجعيات.

مصطلحات الدراسة:

القيم: يتسم هذا المفهوم بتعدد الدلالات والاستعمالات، وباختلاف الأهداف والمرجعيات، وذلك بحسب تعدد زوايا النظر إليه، وبحسب اختلاف المذاهب الفكرية، والتيارات الثقافية، والتوجهات الدينية. مما يجعله موضوع تعارض وصراع دائمين. أفضى إلى وجود تعاريف كثيرة للقيم؛ نذكر منها:

- القيم معايير عقلية ووجدانية، تستند إلى مرجعية حضارية، تمكن صاحبها من الاختيار بإرادة حرة واعية، وبصورة متكررة نشاطاً إنسانياً . يتسق فيه الفكر والقول والفعل . يرححه على ما عداه من أنشطة بديلة متاحة فيستغرق فيه، ويسعد به، ويحتل فيه ومن أجله أكثر مما يحتل في غيره، دون انتظار لمنفعة ذاتية¹.

- القيم عبارة عن: مجموعة من المعايير والأحكام، تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، يراها جدية بتوظيف إمكانياته، وتجدد خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة².

- القيم: مفهوم حديث، وهو عبارة عن تقدير نقوم به تجاه شخص أو فرد أو نشاط حسب تحصيله منه، وتتكون القيم من مجموع معتقدات واختيارات وأفكار تمثل أسلوب تصرف الشخص ومواقفه وآراءه، وتحدد مدى ارتباطه بجماعته، وتشكل مجموع القيم؛ النظرة إلى العالم³.

- صراع المرجعيات: ونقصد بها غياب التوافق والانسجام داخل نسق القيم مما ينتج عنه تباينها وتضادها، فإذا كان مفهوم نسق القيم المتساندة بنائياً، والمتباينة وظيفياً في داخل إطار ينظمها ويشملها ويرسم لها تدرجاً خاصاً، فإن عدم الاتساق والانسجام يعني حالة تكون فيها القيم متعارضة ومتضاربة⁴.

وجدلية القيم والمرجعيات يبقى حاضراً بين داع إلى الاستناد إلى المرجعية، التي تحكم كل بلد وتنظم عقد قوانينه في جميع المجالات، استناداً إلى الخصوصيات الحضارية التي تميزه عن غيره من بلدان العالم، بل وينظر إلى هذه الخصوصيات باعتبارها نموذجاً مختلفاً، يسهم في تعزيز ثقافة الحوار والتعايش والتفاهم، وكل أفعال المشاركة هذه قائمة على قيمة نبيلة؛ ألا وهي قبول الاختلاف وتجاوز الخصوصيات⁵.

1- الخطاب التربوي وتنمية القيم في المدرسة المغربية.

شكل اعتماد مدخل التربية على القيم في منظومة التربية والتكوين بالمغرب، مرحلة جديدة تفتح الباب لتدارك كثير من النقائص التي أبان عنها التقدم المضطرب في مجال علوم التربية وما حققه من مستجدات، وإذا ما حاولنا أن نبين دواعي اعتماد هذا المدخل في نظام التربية والتكوين بالمغرب كاختيار استراتيجي، فإننا نجد ذلك قد حصل استجابة لمجموعة من الدواعي الفلسفية. ويقصد بها الأسس التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يعتبر المرجع الأساسي في الإصلاح الجديد، والذي في ضوءه تمت مراجعة برامج التعليم، قصد

1 - أحمد المهدي عبد الحليم، "تعليم القيم فريضة غائبة في نظم التعليم، مجلة المسلم المعاصر"، العدد 65-66 سنة 1993، ص: 19.

2 - أبو العينين علي، القيم الإسلامية والتربوية، مكتبة إبراهيم حلي، المدينة المنورة، 1988، ص: 34.

3- الأحمر عبد السلام، المسؤولية أساس التربية الإسلامية، محاولة في التأصيل، سلسلة كتاب تربيتنا رقم 4، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2007، ص: 37.

4 - السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988، ص: 21.

5 - الصمدي خالد، القيم الإسلامية في المنظومة التربوية دراسة للقيم الإسلامية وآليات تعزيزها، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2008، ص: 13 - 14.

بناء منهاج جديد متكامل يستجيب للشروط والمتطلبات العلمية التي يقتضيها بناء المنهاج التربوي. هذا بالإضافة إلى أننا أصبحنا نعيش في عالم متغير حامل لوسائط وقيم متعددة، وضمن مجتمع مغربي يشهد تحولات عميقة، وفي فضاءات تعليمية أضحت تلامذتها يمتلكون قيما تتعارض أحيانا مع القيم المشتركة للمجتمع المغربي المعبر عنها في الدستور ومختلف وثائق الإصلاح التربوي.

لذلك وُضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين لترسيخ منظومة القيم في السياسة التربوية الوطنية، وجعل التربية على القيم أحد المداخل الثلاثة للمنظور الإصلاحي الشامل للمنظومة التربوية، حيث نص الميثاق، ولاسيما قسمه الأول، المتعلق بالمبادئ الأساسية للمنظومة الجديدة للتربية والتكوين، سواء في ارتباطها بالمرتكزات الثابتة، أو الغايات الكبرى، أو حقوق وواجبات الأفراد والجماعات، على التربية على القيم. والعمل على إنجاح المتعلم في الحياة وتأهيله للتوافق مع محيطه في كل فترات ومراحل تربيته وتكوينه، وذلك بفضل ما يكتسبه من كفايات ضرورية لتحقيق النجاح والتوافق ضمن منظومة من القيم الوطنية والعقدية والكونية.

وبقراءتنا لمواثيق الإصلاحات التربوية وخاصة وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتبع مجالاته، وبالتركيز على مجال القيم؛ فإننا نلاحظ ما يلي:

- **حضور القيم والتنصيص عليها بشكل صريح في القسم الأول** المتعلق بالمبادئ الأساسية التي بني عليها الإصلاح وفي مقدمة الميثاق، وتتصدر كل مجالاته، وينص بالحرف "يهتدي نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية، وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح"⁶، وهذا يؤكد بوضوح مكانة القيم في إصلاح نظامنا التربوي.

- **تعدد مجالات القيم في الوثائق التفصيلية للميثاق**، والمبينة بمجملاته مثل الكتاب الأبيض، الذي عدد مجالات القيم لتشمل قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية⁷، كما حدد مواصفات المتعلمين من حيث القيم والمقاييس الاجتماعية المرتبطة بها، وهي مواصفات تتدرج باختلاف المستوى العمري للتلاميذ ومنها: التشبع بالقيم الإسلامية وممارسة أخلاقياتها، قيم الحضارة المغربية والوعي بتنوع وتكامل روافدها، قيم حقوق الإنسان/حقوق المواطن المغربي وواجباته... وقد تم العمل على بناء مقررات المواد المختلفة على أساس ترسيخ منظومة من القيم.

وإذا كان النزاع حول القيم هو معطى مجتمعي كوني، فإن من مهام المدرسة إنتاج التناسق القيمي بحكم طبيعتها التربوية، ولا يمكن أن تقف محايدة أو تقبل بترويج قيم متضاربة، عاكسة بذلك التضارب القيمي الحاصل في المجتمع⁸.

6 - المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000، ص: 9.

7 - الكتاب الأبيض، نونبر، 2001، ص: 6.

8 - جنجار محمد الصغير، "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية"، دفا تر التربية والتكوين، منشورات المجلس الأعلى للتعليم، العدد 5، شتنبر 2011، ص: 15.

لكن المتفحص لهذه النصوص المرجعية الحديثة للمنظومة التربوية المغربية، أو المناهج والكتب المدرسية، لن يجد عناء ليصدر حكما مفاده بأن منظومتنا التربوية تقبل بالنسبة المعيارية، وتعتمدها كخيطة رابط بين كل ما تقدمه من قيم لرواد المدرسة المغربية⁹.

ففي القسم الخاص بالمرتكزات أو الثوابت المؤسسة للمشروع التربوي المغربي، نجد بأن واضعي الميثاق الوطني توافقوا على اعتماد مجموعة من الدوائر المعيارية المتجاورة، ترسم للمدرسة المغربية الآفاق القيمية أو المعيارية¹⁰. ويمكن إجمال بعض معالم الرؤية القيمية في العناصر التالية:

– **البعد الديني:** والمتمثل في الدين الإسلامي وقيمه الإنسانية النبيلة وأهدافه العليا ومراميه الفضلى، وفق روح تجديدية وإبداعية مولدة للأخلاق والقيم التنويرية والنهضوية والحضارية.

– **البعد الحضاري:** والذي يضم مختلف الروافد الثقافية والتاريخية والأنثروبولوجية التي ميزت طبيعة المغاربة والمغرب عبر العصور، وهكذا يمكن الحديث عن الرافد الأندلسي والإفريقي والصحراوي/ الحساني. وهذه الروافد بتعددتها وغناها تمثل عناصر لصقل هوية المغاربة وإذكاء تميزهم على الصعيد العالمي.

– **البعد اللغوي:** يتضح ذلك من خلال التنصيص على كون اللغة العربية لغة معيارية للمغاربة، بالإضافة إلى اللغة الأمازيغية، واللذان تمثلان مبدأ استقلال المغرب وضمان هيبته وتمييزه. هذا بالإضافة إلى إدخال مفهوم اللغات الأجنبية وتدقيقها باللغات الحية المستعملة في الكون، مما يفهم منه أننا إزاء توجه جديد يستشرف فك الارتباط باللغة الفرنسية كلغة أولى للمغاربة.

– **البعد الكوني:** بما يتضمنه من قيم كونية إنسانية سامية، كقيم حقوق الإنسان والعدل والحرية والكرامة... لكننا نعتقد أن عملية استلهام هذه القيم الكونية، وحب أن يكون وفق رؤية إبداعية وتجديدية تتجاوز عيوب الماضي وإشكالاته المخلة بهذه القيم.

ومن القيم الأخرى التي انصب عليها الاهتمام في المناهج المدرسية التركيز على القيم الحقوقية، والحرية الطبيعية والمدنية، والدفاع عن كرامة الفرد والجماعة، وإرساء دولة الحق والقانون، والحد من شطط السلطة، والدفاع عن الحقوق المدنية المشروعة بما فيها الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

2- المرجعيات التي يستمد منها النظام التربوي المغربي قيمه.

من المعلوم أن أي نظام تربوي لا بد أن تكون مرجعياته واضحة، حتى تكون مقاصد التربية التي يتوخاها دقيقة ومحددة وقابلة للتقويم¹¹. ويتضح أن الاختيارات والتوجهات المحددة في النظام التربوي المغربي قد أشارت بوضوح إلى اعتماد مرجعية قيم العقيدة الإسلامية إلى جانب مرجعية المواطنة وحقوق الإنسان كما هي متعارف

9 - نفسه، ص: 16-17.

10 - نفسه، ص: 17.

11- الصمدي خالد، خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير، تجديد الفلسفة وتحديث الممارسة، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ص: 41.

عليها دولياً، والمرجعية الحضارية الوطنية، مما يفتح المجال أمام تضارب وتناقض كبيرين في بعض المفاهيم والمواضيع التربوية أثناء وضع البرامج والمناهج¹².

في ظل هذا الوضع، أصبح المشروع التربوي ينهل من مرجعيات قيمة متجاوزة، " القيم الدينية، الوطنية، الفلسفية الحديثة، حقوق الإنسان... ومن ثم ترك لواضعي البرامج والمناهج ومؤلفي الكتب المدرسية والمدرسين الحق في الأخذ من هذه المرجعيات وفق قناعاتهم، ومن دون أدنى ترابعية أو وحدة عضوية، الأمر الذي يتجلى واضحاً في التضارب القيمي في المقررات الدراسية المختلفة¹³.

هذا التضارب والتنافر يدفعنا للتساؤل حول أهداف ومرجعية منظومة التربية والتكوين بالمغرب، هل هي مستقلة في حسم الخيارات الوطنية، أو تفرض تحت ضغوط دولية داعية إلى اعتماد المرجعيات الكونية، وإن ناقضت في بعض مقتضياتها المرجعيات الحضارية الوطنية. ولعل هذا ما جعل منظومة القيم بالمدرسة المغربية تعاني صراع مرجعيات. وتسعى إلى تكييف نظامها التربوي مع المتغيرات الدولية، بل وتلجأ إلى اعتماد صيغ عامة قابلة للتأويل والقراءات المتعددة، أو اعتماد مرجعيات متعددة حتى وإن كانت متناقضة في بعض منطلقاتها وأبعادها إرضاء لجميع الأطراف¹⁴.

3- القيم في المدرسة المغربية بين تصورات المنهاج والواقع.

يحظى موضوع القيم بأهمية خاصة في المناهج التربوية باعتبار المدرسة حامية للقيم المثلى، وتعززها لدى المتعلمين والمتعلمات معرفة وثقافة وسلوكاً، عبر البرامج التعليمية الفعالة والقابلة للتطبيق. فالمنهاج هو الركيزة الأساس التي تبنى عليها أهداف المستقبل.

من هذا المنطلق، وُجّهت العناية لملاءمة المناهج والبرامج الدراسية مع متطلبات التربية على القيم من خلال إدراجها في مختلف المواد والتخصصات، مع وضع الطرائق البيداغوجية لتيسير نقلها للمتعلمين. لكن الإشكال يرتبط بطريقة عرض القيم بأصنافها في الكتب المدرسية، وكيفية تفاعل المدرسين مع الأهداف القيمية.

فمن خلال استقراء بعض مضامين الكتب المدرسية، يمكن القول - إجمالاً - إن القيم حاضرة بكل الأسلاك والمواد، مع وجود اختلاف في مدى حضورها من كتاب لآخر ومن مادة لأخرى، الأمر الذي أفضى إلى تباين مواقف الدارسين حول طبيعة حضور القيم بالكتاب المدرسي، إذ يعتبرها البعض¹⁵، بأنها متنوعة ونبيلة ومثالية بعيدة عن المآرب المادية والمكاسب البرغماتية النفعية، بل هي قيم سامية ذات مضامين وطنية وقومية وإنسانية وأخلاقية واجتماعية وثقافية وفلسفية، تتجاوز ما هو مادي إلى ما هو روحاني وجمالي. فيما يرى

12 - الصمدي خالد، خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير، م س، ص: 41.

13 - جنجار، "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية" م س، ص: 18.

14 - خالد الصمدي، "خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير"، م س، ص: 41.

15 - نفسه، ص: 52-53.

آخرون¹⁶، أنها قليلة وميزها شحوب واضح في الإبعاد الوطنية والقومية والإسلامية، بل يذهب البعض للقول إنها مقصية تماما رغم أهميتها¹⁷.

وعليه، فالكتب المدرسية بقيمها المثلى ومبادئها الفضلى وفضائلها العليا أصبحت بعيدة عن الواقع الاجتماعي للتلميذ، وصارت هذه القيم ذات الطبيعة النظرية الطوباوية مجرد قيم نظرية عقيمة مفروضة على أفراد المجتمع بصفة عامة والمتدربين بصفة خاصة، تستلزمها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الآنية التي تمر بها الدولة، وما تستوجبه العلاقات الدولية من تدخلات لتثبيت مجموعة من القيم أو تصحيحها أو تغييرها أو الحد منها، وما تقتضيه المصالح والأهواء الإيديولوجية التي تبتغيها السلطة والفئات الحاكمة من جراء تكريس مجموعة من القيم أو تعديلها في فترات معينة. كما يلاحظ المحلل أن هذه القيم السلوكية غلفت بالطابع السياسي والإيديولوجي أكثر مما غلفت بالجانب الديني والأخلاقي¹⁸.

ومهما يكن الأمر، فإن نجاح المؤسسة التعليمية في تربية المتعلمين على القيم وتعميق الاعتزاز بالذات الوطنية رهين بتذليل مجموعة من الصعوبات؛ سواء المرتبطة باختيار الطرائق البيداغوجية الملائمة، أو بإدراك المتعلم للحقوق التي يتمتع بها والواجبات التي ينبغي الالتزام باحترامها، حتى لا تبقى هذه القيم مبادئ سلوكية مجردة وطوباوية مادامت لا تترجم ميدانيا في الحياة اليومية للتلاميذ ولا تمارس واقعا وإجراءيا.

ولم تكتف الكتب المدرسية بتقديم القيم الأخلاقية المعهودة سابقا، بل نصت على قيم معاصرة كالقيم العلمية والثقافية والإعلامية التي تنصب على تسليح المتعلم بتقنيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ومساعدته على الاطلاع على قيم العولمة الثقافية والاقتصادية مع ضرورة تشبعه بالثقافة البصرية والجمالية والفنية، وتمثل الحرية الحدائية بالطريقة التي تستوجبها سياسة الانفتاح المفروضة.

من خلال هذه المعطيات تظهر مركزية القيم في المنظومة التربوية بمختلف تجلياتها وأبعادها الوطنية والدولية، وكذا استيعاب الماضي، واستحضار متطلبات المستقبل. ومن المؤكد أن هذا الحضور للقيم على مستوى المنهاج الرسمي كانت له انعكاسات على مستوى التنزيل.

أما السبب في هذا الانفتاح فيرتبط بكون الدولة المغربية وقعت منذ التسعينيات من القرن الماضي على مجموعة من الاتفاقيات والبنود والمعاهدات الدولية التي ترمي إلى إسعاد الإنسان وإرساء النظام الديمقراطي، وإحقاق مجموعة من الحقوق مع إبطال مجموعة من الانتهاكات التي كانت تطال الإنسان المغربي كالتعسف والقمع ومنع الحريات الخاصة والعامة، والاعتقال غير الشرعي، وتطبيق سياسة التعذيب في السجون بشكل لا إنساني.

16 - بنان مصطفى، "فقر القيم في الكتب المدرسية للغة العربية بالمرحلة التأهيلية"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، ص: 34-38.

17 - العسري الفضيل، "مادة الفلسفة ومنظومة القيم"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، ص: 31.

18 - حمداوي جميل، "منظومة القيم في مقررات التعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، ص: 52-53.

4- عوامل التحول القيمي في المدرسة المغربية.

بداية، لا بد من القول بأنه يصعب من الناحية المنهجية الوقوف عند مجمل التحولات التي مست المدرسة المغربية، لأن ذلك يتطلب دراسة أكاديمية تتجاوز حدود هذه المقال، على اعتبار أن هذا الرصد يتطلب مداخل علمية متعددة ومتنوعة لفك رموزه. إلا أنه بالرغم من هذا الحذر المنهجي، فإننا نغامر بالقول بأن المدرسة المغربية عرفت تحولات واضحة في مجال القيم، وذلك تبعاً لما طرأ على المجتمع المغربي من تغيرات، رافقها ظهور حاجات ومتطلبات جديدة، وتنامياً مستمراً لتوقعات الأفراد. هذا التغير الاجتماعي أدى إلى حدوث شرخ في نسق القيم، حيث غلبت القيم الفردية ذات النزعة المادية على حساب القيم الجماعية، وذلك بسبب تميح وتفسخ الضوابط المجتمعية، حيث أصبحت القيم المادية هي المحدد والموجه لسلوك العديد من أفراد المجتمع، خاصة الشباب منهم. ومن عوامل هذا التغير:

4-1 تحول قيمي بسبب التغير التكنولوجي: إن المتتبع لما يحدث في عالمنا اليوم يجده يمر بمرحلة جديدة، وهي مرحلة ما بعد الحداثة، والتي من أبرز معالمها ظاهرة العولمة، وما رافقها من تطور هائل في المجال المعرفي والمعلوماتي، وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات، و لم يكن غريباً أن يتأثر مجال القيم بالمستجدات والتغيرات العالمية، التي كان من نتائجها انحصار قيم وظهور قيم جديدة، فالعولمة بالرغم من مظهرها الاقتصادي والسياسي، إلا أن هدفها النهائي هو التغيير في الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، بما في ذلك الهوية وأنماط العيش والقيم. وللوهلة الأولى يبدو أن العولمة موجهة نحو مقاصد المال والاستهلاك والماديات، ولكن سلاحها الحقيقي في الواقع موجه نحو عقلية الإنسان وقيمه الاجتماعية وعقيدته، فهي غزو ثقافي بأكمله، لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على منظومة معرفية شاملة ومنظمة.

ولعل المؤسسة المدرسية باعتبارها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية التي تتشكل فيها ملامح هوية المراهق وقيمه الاجتماعية واتجاهاته، هي أكثر المؤسسات التربوية والاجتماعية تأثراً بهذه التحولات، فقد أصبحت وظيفتها بالغة التعقيد، نظراً لتعاظم دور القوى والمؤثرات غير المقتنة (مثل الإعلام الفضائي)، واحتلال المؤسسة الإعلامية ولاسيما الفضائيات التي دخلت كمنافس قوي، لتتولى عملية التنشئة الاجتماعية، فارضة نفسها بقوة على بقية الأطراف المعنية بهذه العملية، موظفة في ذلك كل ما تملكه من وسائل الإغراء والاستقطاب، لا يملك المتعلم معها إلا الإذعان والاستسلام، خاصة إذا عرفنا أن مرحلتنا الطفولة والمراهقة هما مرحلتنا التكوينية الحقيقيين والفعال للقيم الاجتماعية؛ بمعنى أن هذه التغيرات وضعت المتعلمين في مواجهة قيم اجتماعية دخيلة، كالليل إلى التملص من الرابطة الأسري، وعدم التمسك بالقيم والعادات المتعلقة بموروثنا الديني والثقافي، وبذلك يكون قد ابتعد عن قيم المجتمع والمنظمة التعليمية.

4-2 تحول قيمي بسبب عملية التطبيع الاجتماعي: وهي في أساسها عملية اهتزاز للتوازن القيمي، وتحرك لتحقيق توازن جديد، حيث نجد أن في النسق الاجتماعي ميكانزمات محددة تفرض ضغوطاً أو توترات على الفرد

تجعله يتخلص من اتجاهه القيمي المتوازن (مثل جماعة الأصدقاء، المناخ التربوي داخل المؤسسات التعليمية)، ثم تمده بعد ذلك بالأساليب التي يتغلب بها على هذه التوترات، ويساعده على قيام توازن لنمط التفاعل الجديد.

4-3 تحول قيمي بسبب تأثيرات العولمة على القيم: أدى تنامي ظاهرة العولمة وما رافقها من تطور خصوصا في مجال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال وانتشار القيم الاستهلاكية، وظهور صراع القيم بين الأجيال، أو ما يطلق عليه صراع التقليد والحداثة داخل الأسرة والمجتمع، حيث يميل البعض إلى التشبث بالقيم الحداثية/الحديثة، ويحرص آخرون على التمسك بالقيم التقليدية، بينما يميل بعض الشباب إلى الخلط بين القديم والحديث، وهو ما ينعكس على تمثلاتهم لأنماط السلوك والممارسات المتعلقة بمؤسسة الزواج والبناء الأسري، والتنشئة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، علاوة على القيم المرتبطة بممارساتهم السياسية والدينية.

كما سعت العولمة إلى محاولة القضاء على الإرث الإنساني المقدس بالنسبة لنا كعرب ومسلمين، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية، وخاصة الأمريكية، وذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم، ولكنها في الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة، والإحساس بالمواطنة، واستغلال المرأة في الإثارة والإشباع الجنسي وإشاعة الفاحشة في المجتمع، وخير مثال على نموذج لعولمة القيم الغربية والأمريكية، هو صياغة تلك القيم الغربية في موثيق ثم عولمتها باسم الأمم المتحدة. فالقيم والمعايير الحداثية قد اختلطت بأنماط التفكير والإحساس الموروثة عن أنماط الوجود الاجتماعي المخزني، القبلي. ذلك أن تلك التحولات الحداثية الناجمة عن اندراج المغرب فبنية النظام العالمي أولا، وعن تحولات المجتمع المغربي وما تطرحه تلك التحولات ثانيا، لم تفرق بتحديث فعلي لمحتوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لقيم والقواعد والذهنيات والاستعدادات النفسية والفكرية واللاشعورية المنتجة للسلوك الفردي والجماعي¹⁹.

5- منظومة القيم في المدرسة المغربية وصراع المرجعيات:

يفترض أن تستمد قيم المدرسة المغربية مرجعيتها على الخصوص من الدستور الجديد، وغايات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين المحددة في الميثاق، بوصفه إطارا مرجعيا وطنيا لتجديد بناء المنظومة التربوية وإصلاحها. لكن الواقع يبين أن النظام التربوي الحديث يعيش صراعات، لعل أكبرها؛ الصراع حول الهوية ومنظومة القيم، التي اتخذت مظاهر وأشكال مختلفة، ومست بعض القضايا التي تم الجمع عليها وطنيا، كالدين واللغة والانتماء العربي الإسلامي²⁰.

ويمكن التمييز في هذا الصراع بين تيارين: **الأول** وطني إسلامي، **والثاني** تغريبي²¹. وقد نجح الخطاب السياسي والبيداغوجي الرسمي - إلى حد كبير - في استيعاب هذا التعارض وتدييره من طرف واحد، حيث كان

19 - حيمر عبد السلام، مسارات التحول السوسولوجي في المغرب، سلسلة شرفات، 34، الطبعة الثانية، 2013، ص: 12.

20 - بايشي محمد سالم، "تغيرات منظومة القيم في البرامج التربوية المغربية"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، ص: 54.

21 - نفسه، ص: 54.

يقدمه على أنه تنوع وخصوصية للمغرب نظرا لموقعه الجغرافي ودوره التاريخي، لكن تحليل محتوى هذا الخطاب، وتحليل البرامج التربوية التي تم اعتمادها عبر الإصلاحات المختلفة، يبين أننا أمام قيم متصارعة متعارضة، تقدم للمتعلم الواحد في المدرسة العمومية، وتؤثر بالتالي سلبا على تكوين شخصيته وتماسكها وتوازنها²².

وجاء الإصلاح الأخير مع خطوة وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين فكان التوافق النسبي بين أطراف الصراع على أرضية مشتركة، وإذا كان التوافق الذي يعترف ويقبل بوجود وتنافس منظومات واختيارات متعددة امراً محموداً في الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن نقله إلى مجال التربية يؤدي إلى مضاعفات سلبية تفقد من خلاله المدرسة تجانسها وفعاليتها، ويصبح التوافق في الحقل التربوي معناه إرجاء الاختيار ونقل الصراع المعياري والقيمي القائم في المجتمع إلى قلب المدرسة²³.

ولا شك أن هذه المقاربة التوافقية تتخذ دينامية معاكسة تماما للفلسفة التي نشأت بموجبها مؤسسة المدرسة، في المجتمعات الحديثة، فالتوافق هنا، معناه نقل التنافر الطبيعي القائم في المجتمع، أو ما يطلق عليه السوسيولوجيون "تنازع القيم"، إلى قلب المؤسسة التربوية، ومن ثم تصبح المدرسة مرآة تعكس تناقضات المجتمع²⁴. ومشتلا ترعى مرجعيات مختلفة متصارعة لمكونات النسيج المجتمعي، الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول مدى توافق القيم التربوية مع قيم المرجعيات الاجتماعية وغيرها.

ولتأكيد ذلك، يكفي أن ندقق في الفقرة المتعلقة بالاختيارات والتوجهات في مجال القيم في "الكتاب الأبيض"، ليظهر لنا ذلك التناقض في مظاهره الصارخة، إنها حسب أحد الباحثين²⁵ اختيارات وتوجهات لم تتورع عن أن تجمع في جعبتها بين ما لا يحتمل المزج والدمج، إلا على حلبة التنازع والصراع: قيم العقيدة الإسلامية - قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية - قيم المواطنة - قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية. ثم يتساءل مستنكراً: ما الذي يجمع في صعيد واحد بين قيم العقيدة الإسلامية، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية، والحال أن مرجعية كل منهما على طرفي نقيض، إذ أن مصدر الأولى سماوي رباني، بينما مصدر الثانية أرضي إنساني، على اعتبار أن قيم الكرامة والمساواة والحرية وغيرها في المرجعية الأولى غيرها في المرجعية الثانية. ومن شأن هذه الازدواجية والتناقض في المناهج التربوية والتعليمية، ووجود تيارات فكرية وثقافية وتعليمية متصارعة، أن يسقط المتعلمين في متاهات الصراعات القيمية²⁶.

وبدورها تتركز القيم الموجودة في مقررات التعليم على مجموعة من المرجعيات المتوافقة أحيانا والمتصارعة أحيانا أخرى، ومن خلال هذه القيم الأخلاقية والمواقف السلوكية؛ يمكن الإشارة إلى المصدر الديني الإسلامي

22 - نفسه، ص: 55.

23 - جنجار، م س، ص: 17.

24 - نفسه، ص: 17.

25 - بنمسعود عبد المجيد، "المنظومة التربوية المغربية في ميزان القيم"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، ص: 19.

26 - الحوات علي، "بعض مشكلات الشباب المسلم في مجال الإعداد المهني"، مجلة الفكر العربي، العدد، 47، 1987، ص: 139.

قرأنا وسنة (مصدر أساسي لمعظم هذه القيم)، وعلم الأخلاق (التضامن، والأخوة، والتعاضد، والتسامح...)، والتصوف، والحقل الفكري والحضاري (تعدد الثقافات، وحوار الحضارات...)، والقوانين والتشريعات الدولية المعاصرة (التشريعات المتعلقة بتنفيذ التوصيات والقرارات الخاصة بحقوق الإنسان)، والاتفاقيات المبرمة والموقعة بين الدول (تكريس حقوق الإنسان، واحترام حريات الأجنبي، ونبذ التمييز العنصري، ومحاربة التطرف والإرهاب...)، والميثاق الوطني للتربية والتكوين (تسطير مجموعة من الأهداف والغايات...)، والمنظومة الفلسفية (فلسفة الشخصية، وفلسفة القيم، وفلسفة الغير، وفلسفة الطبيعة والثقافة، وفلسفة الحق والدولة...)، والحقل السيكولوجي (الشخصية المتفتحة، والنقد الذاتي، والإحساس بالثقة...)، والحقل السوسولوجي (المجتمع المدني، والشراكة، والقيم الاجتماعية الإيجابية...)، والحقل الحقوقي والإنساني (منظومة حقوق الإنسان...)، والحقل السياسي (إرساء الديمقراطية الحقيقية ودولة الحق والقانون...)، والحقل الاقتصادي (التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، واقتصاد العولمة...)، والحقل العلمي والتكنولوجي والإعلامي (الانفتاح، والحدثة، والتطور المعلوماتي، والقيم العلمية والمعرفية الجديدة)، ومجال العولمة (القيم الكونية، وخطاب التسامح، وتعاضد شعوب العالم في قرية واحدة²⁷).

ومن المعلوم أن المرجعية المعتمدة في التنظير في مجال حقوق الإنسان، وفي جميع السياقات، هي مرجعية غربية يراد لها أن تكون كونية، ومهيمنة على غيرها من المرجعيات، بدعوى كثير من مفكري الغرب أنها هي وحدها التي يجب أن تسود؛ لأن المرجعية الإسلامية على وجه التحديد، ليس في شريعتها ولا في تراثها الفكري ما يسهم بصورة إيجابية في ترسيخ حقوق الإنسان، وربما ذهب بعضهم إلى أن الإسلام يشكل عائقا في وجه قيام تلك الحقوق²⁸.

ومع ظهور العولمة وتطور وسائل الإعلام فرضت على المجتمع المغربي قيما دخيلة وبمراجعيات جديدة. ولعل هذا التحول القيمي الذي يشهده المغرب هو ما أكدته تقرير الخمسينية. إذ يقول واضعو التقرير بأن هناك تحول في مرجعية القيم ببلادنا؛ حيث تم الانتقال من مرحلة تتميز بما استأنس به المغاربة من تعاضد بين القيم التقليدية التي تعرف تراجعاً لحساب القيم الجديدة التي توجد في طور البروز والترسخ، فهل يتعلق الأمر بأزمة القيم أم بيوادر حدثة تترسخ؟ كما أن أزمة القيم أو تصدع منظومة الأخلاق تشكل حسب التقرير إحدى المحددات الخمسة لاختلالات المنظومة التربوية بالمغرب²⁹.

27 - حمداوي، م س، ص: 52-53.

28 - الكتاني محمد، منظومة القيم المرجعية في الإسلام، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2004، ص: 12.

29 - اللجنة المدبرية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.

خلاصة:

يمكن القول بأن التحديات التي تواجه المدرسة المغربية على المستوى القيمي تنبع من كون المنظومات القيمية والثقافية في المجتمع المغربي تشهد تحولات عميقة، مما يسائل دور المدرسة في تنمية القيم المشتركة للمجتمع ومسؤولياتها في مواكبة التغيرات المجتمعية من خلال ترسيخ القيم الإنسانية لدى الناشئة، وملاءمة آليات وطرائق فعلها البيداغوجي لنقل القيم المشتركة بأساليب مقنعة.

كما أن فحص النصوص المرجعية الحديثة للمنظومة التربوية المغربية أبان عن وجود مقارنة توافقية كانت لها مضاعفات سلبية على المستوى القيمي. خصوصا ما يتعلق بمبدأ الاستقلالية في حسم الخيارات الوطنية والضغط الدولية الداعية إلى اعتماد المرجعيات الكونية وإن ناقضت في بعض مقتضياتها المرجعيات الحضارية الوطنية. ولعل هذا ما جعل منظومتنا التربوية تتكيف مع المتغيرات الدولية بالاعتماد على مرجعيات متعددة للقيم، حتى وإن كانت متناقضة ومتصارعة في بعض منطلقاتها وأبعادها. وهو ما يفسر سر عدم تحقق ذلك التطور المنسجم والمتناغم بين دينامية التحول في المغرب ومنظومة القيم في المدرسة.

وكان للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانتشار مبادئ حقوق الإنسان، اثر كبير في اختراق قيم جديدة - تقوم على الحداثة والتنوع الثقافي والمواطنة الكونية - فضاء المؤسسات التعليمية، مما وضع المتعلمين أمام "تناقضات" كبيرة؛ تمثلت أساسا في محاولة البعض منهم المزاوجة بين القيم التقليدية، وما ينتج عنها من مواقف وتمثلات اتجاه الذات والعالم والآخرين، وبين القيم الحداثية، وما يترتب عنها من ضرورة إجراء تعديلات مستمرة على سلوكياته ومواقفه. فمن جهة يريد المتعلم الاستفادة من إفرات منظومة القيم في مختلف المجالات، في الوقت الذي يتشبث بالقيم الثقافية المحافظة، التي أثبت الواقع الملموس محدوديتها. كما أن هذه التحولات تعكس الصراع الذي واکب تنزيل مقتضيات الميثاق، إن على مستوى تحديد القيم أو مرجعياتها.

قائمة المراجع:

- 1- أحمد المهدي عبد الحليم، "تعليم القيم فريضة غائبة في نظم التعليم"، مجلة المسلم المعاصر، العدد 65-66 سنة، 1993.
- 2- الأحمر عبد السلام، المسؤولية أساس التربية الإسلامية، محاولة في التأصيل، سلسلة كتاب تربيتنا رقم4، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2007.
- 3- الحوات علي، "بعض مشكلات الشباب المسلم في مجال الإعداد المهني"، مجلة الفكر العربي، العدد47، 1987.
- 4- السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988.
- 5- الصمدي خالد، القيم الإسلامية في المنظومة التربوية دراسة للقيم الإسلامية وآليات تعزيزها، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2008.
- 6- الصمدي خالد، خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير، تجديد الفلسفة وتحديث الممارسة، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان.
- 7- العسري الفضيل، "مادة الفلسفة ومنظومة القيم"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، صص: 30-33.
- 8- الكتاب الأبيض، نونبر، 2001.
- 9- الكتاني محمد، منظومة القيم المرجعية في الإسلام، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2004.
- 10- اللجنة المديرية، 50 سنة من التنمية البشرية و آفاق سنة 2025، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.
- 11- المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000.
- 12- بايشي محمد سالم، "تغيرات منظومة القيم في البرامج التربوية المغربية"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، صص: 54-61.
- 13- بنان مصطفى، "فقر القيم في الكتب المدرسية للغة العربية بالمرحلة التأهيلية"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، صص: 34-38.
- 14- بنمسعود عبد المجيد، المنظومة التربوية المغربية في ميزان القيم"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، صص: 18-25.
- 15- جنجار محمد الصغير، "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية"، دفاتر التربية والتكوين، منشورات المجلس الأعلى للتعليم، العدد 5، شتنبر 2011، صص: 14-18.